

كوت ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيستيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٨/٢٩/٢٠١٣/اتحادية/تسيز/٢٠١٣

نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبدي وعمود صالح التميمي وميقاتيل شملتون قس كوركيين وحصين أبو لكتن المازونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرأها الآتي :

١. المدعي العلم امام محكمة القضاء الإداري .
٢. المدعي - /عبداس محمد عبدالله - وكيلته المحامسي مؤيد حميد رشيد .  
التميز عليه - المدعي عليه - /وزير الدفاع/ إضافة لوظيفته وكياله الموظف الطوقلي ناجي حاتم .

#### الإجراءات

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيلته أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٤ تبلغ موكلته بالأمر الوزري (١٢) ذي العدد (إضباطي) ١١٨٩/٢ والشورخ في ٢٠١٢/١/١٢ والذي بموجبيه أميل الي التقاعد برتبة (عبد طيار ركن) حيث ورد اسمه بالتسلسل (١٢) من ذات الأمر ، ولما كان الأمر الوزري قد خالف قانون الخدمة والتقاعد العسكري المرقم (٣) لسنة ٢٠١٠ ومجسماً بحقوقه (حسب ادعائه) للأسباب التي ذكرها في عريضة دعواه ، وهي ان الأمر الوزري المشار اليه أعلاه قد خالف وبشكل صريح نص المادة (١٣) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري المنفذ التي إجازات إعالة الضابط من رتبة (عبد) فما فوق للتقاعد (برتبة أعلى) من رتبته عند توفّر شروط الترقية ولم يرق (عدم توفّر الملاك - عدم وجود شاعر) ، كما ان نص المادة (١٧) من القانون الذي نكر مع مراعاة أحكام المادة (١٣) نصت الفقرة (٥) من المادة (١٧) على (إذا لم يرق بعد (٤) سنوات من تاريخ استحقاق الترقية بحال للتقاعد (برتبة أعلى) ، وحيث ان المدعي قد منح رتبة عبد بموجب الأمر الوزري (٣) بالعدد (٢١٦/١٩) في ٢٠٠٦/١/٧ بالتسلسل (٢٢) وحصل على القدم العسكري من القاعد العام للقوات المسلحة بالعدد (١/٣/١٠٩٩) بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ ولمدة ستة اشهر وبذلك تكون مدة الترفيع سنتين للمدعي ، كما انه قدم طلباً لغرض الترقية لجدول تسوز ٢٠١١ طلب فيه الترقية والإعالة وتم إبلاغه عن طريق دائرة المحارير بوجود توافق في المعادلة ويامر الي لئامها بموجب كتاب مديرية شؤون المحاريرين بتاريخ (٤٥١٤) في ٢٠١١/٦/٢٩ والسبلغ الي ادارة الضباط

كويتي  
داد كاي بالاي نيتيهاي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

التعد: ٢٩/٢٨/٢٠١٢/التعاليه/تمييز/٢٠١٢

بموجب كتاب الامين العام بتاريخ (١٦٠٢١) في ٢٠١١/٢/٤ الا ان معاملته لشك وانسحاب  
مهمة لم تقدم الي التصويت في مجلس الدفاع وبالتالي حرم من الترقية ، عليه وبما ان نص  
المادة (١٣/اولاً) قد اجازت الاحالة على التقاعد برتبة أعلى من (عبد) لما فوق فيكون الخلل  
المدعي عليه/إضافة لوظيفته عند احالة المدعي على التقاعد قد جلب الصواب وبخلاف القانون ،  
تقدم المدعي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ الا انه لم يتم الإجابة عليه رغم مضي المدة القانونية ،  
أقام المدعي (المميز) دعواه بواسطة وبهذه امام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨  
طالباً فيها الحكم بإحالة على التقاعد برتبة أعلى وتعديل الأمر الوزري (١٢) الصادر فيه اسمه  
بالتسلسل (١٢) منه ، ونتيجة المرافعة الحضورية العتية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ  
٢٠١٢/١١/٢٨ وبعد الاضبارة (١٠٤/ق/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق يقضي برفع دعوى المدعي .  
ولعدم قناعة التمييز (المدعي) بالحكم طعن به تعبيراً بواسطة وبهذه امام المحكمة الاتحادية العليا  
بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٢/١٢/٢٧ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها .  
كما وطعت المدعي العام امام محكمة القضاء الإداري بالحكم امام المحكمة الاتحادية العليا  
بموجب لائحته المؤرخة في ٢٠١٢/١١/٢٥ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القول

لدى التدقيق والمداورة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعنين التمييزيين مقدمين ضمن  
المدة القانونية قرر قبولهما شكلاً ولتعلقهما بحكم واحد قرر توحيدهما والنظر فيهما سوياً ،  
ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان التمييز (المدعي) ضابط في الجيش العراقي برتبة عقيد ركن  
وأحيل على التقاعد بموجب الأمر الديواني المرقم (٣٢٢) في ٢٠١١/١٢/٣١ استناداً الي الأمر  
تصاري من امالة لسر العام في وزارة الدفاع المرقم (١٤٦/٩/١) في ٢٠١٢/٩/٥ و المتضمن  
احالة الضباط الواردة اسمائهم بالقائمة المرفقة به (ومنهم المدعي يتسلسل ١٢) ليلوغيرهم السن  
القانوني استناداً لاتحاد المادتين (٣/اولاً ، ١٥/اولاً) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري  
رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ ، ويدعي المدعي بدعواه انه يجب ان يحال على التقاعد برتبة اعلى حيث ان  
المادة (١٣/اولاً) من القانون المذكور اجازت احالته برتبة اعلى لانه كان مستحقاً للترقية  
ولم تتم ترقيته . تجد المحكمة الاتحادية العليا ان التمييز (المدعي) ضابط في الجيش العراقي  
برتبة عقيد ركن وأحيل على التقاعد مع ضباط اخرين بموجب الأمر الوزري المرقم (١٢)

كوستاري عراقي  
داد كاي بالاي ليهتتبخداي



جمهورية العراق  
المعظمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٨/٢٩/التحادوية/تيميز/٢٠١٣

ويعد (١٤٦/٩/١) مستقلاً في الامر الديواني المرقم (٣٣٩) التورد بكتاب مكتب القلك العام للقوات المسلحة المرقم (٥١٦٨) المؤرخ ٣١/١٢/٢٠١١ ثلثونهم السن القانونية للاعماله على التقاعد وبذلك تكون احالة المدعي على التقاعد قد تمت وفق احكام المادة (٤٥/١٥) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ التي تضمنت (ان من كان برتبة عقيد يحال على التقاعد عند اكمال ستون سنة من عمره) اي ان المدعي احيل على التقاعد لاكمالته السن القانونية وبذلك قلته غير مسئول باحكام المادة (١٣/١٥) من القانون المذكور وبمقتضى المادة (١٧/١٥) منه حيث ان احكام العاقدين العسكريين تسريان على احالة العسكريين على التقاعد اذون لم يكونوا قد اتموا السن القانونية للتقاعد ولم تتم ترقيةهم لعدم وجود الشاغر في الملاك وبما قلده يكون طلب المدعي ان يكون احالته على التقاعد برتبة اعلى من رتبته لاسند له من القانون وحيث ان الحكم المعيز التاز بوجبه النظر المتقدمة وقضى برد دعوى المدعي لسبب المذكور فيكون الحكم المعيز صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتعميل المعيز (المدعي) ورسم التمييز وهدم القرار بالاتفاق في ١٢/٣/٢٠١٣ .

الرئيس  
مهدت محمود

العضو  
فازوق محمد السامي

العضو  
جهدر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه مكي

العضو  
اكرم احمد باهان

العضو  
محمد صائب النقيبدي

العضو  
عزود صلاح التميمي

العضو  
ميخاليل شعلون قس كوزكيس

العضو  
حسين ابو اتمن